

CD/PV.58  
ARABIC  
12 February 1980

محضر نچائي للجلسة الثامنة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الثلاثاء ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : السيد د. س. ماكفيل (كندا)

الحاضرون

<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>	
السيد ي . ك . نازاركين	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . ا . اوستينوف	<u>الأرجنتين</u>
السيد ف . يوهانيس	
السيد أ . د ومونت	
الآنسة ن . فريري بيناباد	
السير جيمس بليمسول	<u>استراليا</u>
السيد أ . بيم	
السيدة م . ويكس	
السيد غ . بفايفر	<u>ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )</u>
السيد ن . كلينغلمر	
السيد س . داروسمان	<u>اندونيسيا</u>
السيد ا . م . دامايك	
السيد ج . أميري	<u>ايران</u>
السيد ف . كورد يرو دي مونتيزيمولو	<u>ايطاليا</u>
السيد م . مورينو	
السيد ك . فراتيسكي	
السيد ف . دي لوكا	
السيد أ . أ . هاشمي	<u>باكستان</u>
السيد س . أ . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد ج . م . نوار فاليس	<u>بلجيكا</u>
السيد ب . فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد س . ستايكوف	
السيد ب . غرينبرغ	
السيد أ . سويتروف	
السيد ب . بويتشيف	
السيد ك . براموف	
السيد سا هلانغ	<u>بورما</u>
السيد ني ويسن	

السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ه • باتش	
السيد ي • سيا ووفتش	
السيد س • كونيك	<u>بيرو</u>
السيد أ • ريتش مونتيرو	
السيد ب • لوكيش	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ا • زابوتوتسكي	
السيد ي • ييروتشيك	
السيد أحمد بن يحيى	<u>الجزائر</u>
السيد نور الدين تركي	
السيد غ • هيردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد م • كراتسينسكي	
السيد م • كا ولفوس	
السيد ك • ايس	<u>رومانيا</u>
السيد أ • يونيسكو	
السيد كالونجي تشيكالا كاكواكا	<u>زائر</u>
السيد ا • ب • فونسيكا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ك • ليد غارد	<u>السويد</u>
السيد ب • سكالالا	
السيد ل • نوربيرغ	
السيد س • سترومبيك	
السيدة غ • يونينغ	
السيد يوبي وان	<u>الصين</u>
السيد ليانغ يوفان	
السيد يانغ هوشان	
السيد لورن شي	
السيد م • كوتور	<u>فرنسا</u>
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u>
السيدة موزيكادى آداميس	
السيد د • س • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج • أ • ه • بيرسون	

السيد ل • أ • باريراس كانيثو	<u>كوبا</u>
السيد أ • خيمينيس غونثالث	
السيد ج • ن • مونيرو	<u>كينيا</u>
السيد محمد البرادعي	<u>مصر</u>
السيد نبيل فهمي	
السيد محمد الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيد م • أ • كاثريس	
السيد ن • ه • مارشال	<u>المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية</u>
السيد د • ايرد ميلخ	<u>منغوليا</u>
السيد أ • آد ينجي	<u>نيجيريا</u>
السيد ت • أو • أولوموكو	
السيد ش • ساران	<u>الهند</u>
السيد أ • كوميفش	<u>هنغاريا</u>
السيد ش • غيورفي	
السيد أ • لاكاتوش	
السيد ه • فاغناكرز	<u>هولندا</u>
السيد أ • س • فيشر	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد أ • أكالوفسكي	
السيد م • سانتشيس	
السيد بي • سالخادو	
السيد ج • كالفيري	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد ت • نونوياما	
السيد ر • دي شراي	
السيد ك • ميانا	
السيد د • ديوكيتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م • ميخا ئيلوفيتش	
السيد ر • جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام</u>

السيد بيرسون (كندا) : توقن كندا بأن مفاوضات نزع السلاح ينبغي أن تتابع بحزم ، وبأن لجنة نزع السلاح هي بؤرة المفاوضات المتعددة الأطراف ، ان الوقائع لم تتغير منذ الدورة الأولى للجنة في عام ١٩٧٩ ، فالنفقات العسكرية في العالم مستمرة في الزيادة ، وتصميم وإنتاج أسلحة جديدة أكثر تقدماً ما زالوا دائبين ، وشبح الحرب النووية ما زال جاثماً . ومن رأينا أنه ينبغي أن تستمر المباحثات خارج هذه اللجنة أيضاً ، طالما كانت هناك مصلحة مشتركة فسي الهبوط بمستويات التسليح الى مستويات أمن متساوية . ونعتقد أنه يحق لهذه اللجنة ، من حيث المبدأ ، أن تطلعها الدول المعنية تباعاً على تلك المفاوضات .

ومع ذلك تؤمن كندا أيضاً بأن مباحثات نزع السلاح لن تتجح الا اذا توفرت درجة معينة من الثقة بين الدول المعنية . أما الأعمال العدوانية أو التدخل في شؤون دول أخرى فيهدم هذه الثقة ويصعب بالتالي من التوصل الى اتفاقات بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وهذا يذكرنا مرة أخرى بأن هذه العملية لا يمكن فصلها عن السياسات بين الأمم وصفة خاصة بين الأمم التي تقع على عاتقها مسؤوليات عن مراقبة وتخفيض التسليح . ومن المستبعد أن تبرم اتفاقات لا يبدو منها أنها توصل الى أمن متساو . واذا كان التحقق الملائم من القدرات هو أمر هام في بناء الثقة ، فان تصور النوايا هو أمر هام أيضاً . ان استخدام القدرات العسكرية في أغراض عدوانية - لا وجود تلك القدرات - هو الذي يضعف الثقة التي أتكلم عنها كأحدى المقومات الحيوية لنجاح مفاوضات نزع السلاح .

ان من الواضح الجلي أن الثقة قد تزعزعت من جراء الأحداث الأخيرة في أفغانستان . ويشهد بهذا عدم سريان معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية حتى الآن . ومع ذلك ترحب حكومتي بما يشير الى أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية سيعملان وفقاً لأحكام تلك المعاهدة ريثما يتخذ الاجراء النهائي لادخالها حيز النفاذ .

نأمل أيضاً أن تبدأ قريباً مفاوضات للحد من الأسلحة النووية الشعبية في أوروبا . ولا نقبل الرأي الذي عبر عنه بعض الوفود هنا والقائل بأن مقرر منظمة معاهدة شمال الأطلسي بتحديد قواها النووية الشعبية يهدم الأساس اللازم لهذه المفاوضات ، فالبيان الوزاري لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ يتضمن دعوة مفتوحة للتفاوض حول هذه المسائل . ولو ساد الاعتقاد جدياً بأن أي مقرر من جانب أو من آخر بتحديد قواته العسكرية يحول دون بدء مفاوضات للحد من الأسلحة ، لما بدأت أبداً تلك المفاوضات ، ولكن ذلك لم يكن الحال في الماضي ، وليس بالحال الراهنة ، فقد أبدى وزراء منظمة معاهدة شمال الأطلسي استعدادهم للتفاوض بالرغم من انهماك الاتحاد السوفياتي في تقوية قواه النووية الشعبية من حيث الكم والكيف . ان منظمة معاهدة شمال الأطلسي لا تسعى الى التفوق . ولقد أظهر تاريخ تحديد الأسلحة انه عندما تبدأ المفاوضات من مواقف التساوي النسبي فان توقعات نجاحها تكون أكبر . واذا كانت القدرات العسكرية تتزايد باستمرار فان ذلك يعتبر مبرراً أكبر لوضع ترتيبات يتفق عليها للحد من تلك القدرات وتخفيضها .

أعود الآن الى جدول أعمالنا . ان حكومتي توافق على النظر من جديد في النقاط الست لجدول أعمال العام الماضي مع اضافة بند بشأن برنامج شامل لنزع السلاح .

اننا نرحب بالعودة الى المفاوضات الثلاثية حول حظر التجارب النووية ، واننا نؤمن بأنه ينبغي على اللجنة أن تتبادل الآراء في هذا الموضوع في بداية أعمالها . صحيح أن الآراء تصبح ممتلئة اذا لم يتوفر نص يشكل قاعدة لعملنا ، ولكن وجود كل الدول الحائزة للأسلحة النووية حول هذه المائدة الآن يكفي وحده سببا للعودة اليها .

يحدونا الأمل في أن تقدم الدول المفاوضة الثلاث تقريرا موضوعيا الى اللجنة بعد الجولة الحالية من المحادثات ، وأن يتيح ذلك التقرير للجنة ، بالاضافة الى تقرير فريق خبراء الاهتزازات والتقريب عن حظر التجارب النووية الذي طلبته الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، تبادلا ثانيا للآراء يكون أكثر فائدة قبل نهاية الجزء الأول من دورة اللجنة في ابريل .

ولنا رأى مختلف نوعا ما حول دور لجنة نزع السلاح في التفاوض بشأن معاهدة للأسلحة الكيميائية . لقد أيدنا في العام الماضي انشاء فريق مخصص ، واقترحنا أن يبدأ باستعراض الأراضيات المشتركة التي تمخضت عنها المناقشات الثنائية . وفي الوقت الذي لم نستطع فيه الاتفاق على انشاء ذلك الفريق ، فقد بدأت مناقشات مفيدة في اللجنة تلخصت في الورقة التي قدمتها ايطاليا وفرنسا وهولندا في ١٣ آب / أغسطس ١٩٧٩ ( CD/52 ) . ان أى معاهدة لحظر الأسلحة الكيميائية ، وخاصة ترتيبات التثبيت التي تنص عليها ، تنطوي على التزامات هامة من جانب الدول الأطراف فيها . هنا تكمن أهمية أن تحاول اللجنة بلوغ اتفاق حول ولاية لفريق مخصص يضع ذلك في اعتباره . ان الاجابات على الاستبيان المفيد الذي عممه زميلنا الهولندي في الصيف الماضي توحى بقدر كبير من الاتفاق العام على أنواع التثبيت المطلوب ، ولكنها تدل أيضا على أن كثيرا من الأمور مازال غامضا . ونعتقد أنه ينبغي على الأقل أن يقوم فريق عامل باستطلاع ما اذا كان يوجد توافق في الرأى حول العناصر الأساسية لمعاهدة . والموافقة على الاطار ستمهد الطريق الى مزيد من التحرك .

أما موضوع ضمانات الأمن من طرف الدول الحائزة لأسلحة نووية فيقتضي أيضا أولوية قصوى . فوجود ثلاثة قرارات منفصلة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والثلاثين لتعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، بالاضافة الى عدم تأييد كل الدول الحائزة للأسلحة النووية لأى من هذه القرارات ، يوضح بما فيه الكفاية ان هذا الموضوع هام ومثير للخلاف في وقت واحد ، ولكن أى تقدم يمكننا احرازه سوف يسهم في تنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار . ان توقعات التوصل السريع الى اتفاق حول تدابير حقيقية لنزع السلاح النووى هي الآن أسوأ مما كانت عليه في العام الماضي . ووجود ترتيبات دولية مقبولة لتعزيز أمن الدول غير الحائزة على أسلحة نووية سوف يكون عوضا بسيطا ، لا بد يلا في أى حال من الأحوال ، عن عدم وجود خطوات ملموسة صوب نزع السلاح النووى .

ان وفدى يتصرف بفكر مفتوح من ناحية طبيعة الترتيبات الدولية التي تخدم الغرض المطروح . وعلى كل حال نحن نعتقد بأن مثل تلك الترتيبات ينبغي أن تعرف معنى " دول غير حائزة لأسلحة نووية " بطريقة ترضي كل المعنيين بما فيهم كندا . وهذا التعريف ، بعد قبوله ،

يجب أن يعترف به بطريقة أو بأخرى ، تماما كما يتطلب الأمر الاعتراف بضرورة التأمين ضد الهجوم سواء كانت الوسيلة هي معاهدة أو وثيقة دولية أخرى ذات شكل أقل رسمية • ويبدو من المشكوك فيه ، نظرا للآراء المعبر عنها في اللجنة ، امكان التوصل الى ضمان مشترك من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بل ولن يكون مرغوبا فيه على أى حال اذا كان من شأنه اضعاف الضمانات المعطاة فعلا •

وإذا انتقلنا الى الموضوع الرابع الذى وصفته الجمعية العامة بأنه ذو أولوية عالية ، ألا وهو نزع السلاح النووى ، يلاحظ وفدى ان دولتين حائزتين لأسلحة نووية صوتتا ضد القرار ٨٣/٢٤ / ياء في هذا الخصوص ، وأن واحدة أخرى لم تشترك في التصويت • وتؤكد هذه النتائج ما خرجنا به من مناقشاتنا في العام المنصرم ، من أنه لا يوجد بتاتا أى اتفاق فيما بين الدول المعنية أساسا حول كيفية التقدم بالمفاوضات لوقف سباق التسلح النووى • وفي هذه الظروف لن يؤدي انشاء فريق عامل الى خدمة أى غرض مفيد • لذلك يرى وفدى من المستصوب تكريس عدد من الاجتماعات غير الرسمية لهذا الموضوع ، كما حدث في العام الماضي ، اذ سوف تتيح تلك الاجتماعات أيضا مناقشة الآراء حول عدم استعمال الأسلحة النووية وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ، وهما موضوعان مطروحان أمام هذه اللجنة نتيجة لتوصيات أصدرتها الجمعية العامة •

أما التفاوض على اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الأسلحة الاشعاعية فهو أمر مستصوب لأنه قابل للتحقيق • وإذا كانت هذه الأسلحة لا تهدد أمننا بنفس القدر الذى تهدده به الأسلحة النووية أو الأسلحة الكيميائية ، الا أننا وغيرنا طالما نادينا بوجود وقف تطوير الجديد من أسلحة التدمير الشامل قبل بدء انتاجها • علاوة على ذلك فان جهود لجنة نزع السلاح ستضيق حبا إذا لم تتفاوض فيما هو قابل للتفاوض وفضلت مناقشة ما هو غير قابل للتفاوض •

وفي مرحلة قادمة من عملنا سنؤيد أيضا انشاء فريق عامل يعني ببرنامج شامل لنزع السلاح • ومن مزايا البرنامج الشامل لنزع السلاح أنه يربط التدابير الجزئية لنزع السلاح ببعضها وباتفاقات الأمن الأوسع نطاقا التي يجب ابرامها اذا أريد لنزع السلاح أن يوصل خطوة خطوة الى عالم أكثر أمنا وأكثر احتراماً للقانون • ويجب على اللجنة ان عاجلا أو آجلا ان تحرز تقدما في كل بند من بنود جدول أعمالها الدائم • لقد تعرضنا حتى الآن لأول ثلاثة بنود فقط لها من أهمية • وقد أدرج بند البرنامج الشامل لنزع السلاح في القائمة كآخر بند من مواضع العمل العشرة المتفق عليها في العام الماضي ، ولكن ذلك البرنامج يغطي فعلا كل مواضع العمل الأخرى ، والبند بسرعة في النظر فيه معناه اننا سنصل الى التصدي للعلاقة بين نزع السلاح النووى ونزع السلاح غير النووى ، وهي قلب معضلة نزع السلاح العام الكامل •

السيد داروسمان (اندونيسيا) : حيث أن هذه هي المرة الأولى التي سيتحدث خلالها وفد بلادى ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أتقدم اليكم بتهانينا الحارة ، بوصفكم رئيسا للوفد الكندى ورئيسا للجنة خلال هذا الشهر . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لشكر الرئيس السابق للجنة ، السفير هلاج ، سفير بورما على الطريقة التي أدار بها أعمال اللجنة خلال فترة رئاسته لها ، وما أظهره من حكمة أثناء مداولاتنا الأخيرة .

وأود ، كذلك ، أن أعرب عن الترحيب الحار بالسادة المحترمين ممثلي الجزائر ، وبلجيكا وزائير ، وهنغاريا ، واليابان .

ان هذا العام هو العام الثاني الذي تسعى أثنائه اللجنة مرة أخرى ، بوصفها الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، إلى إيجاد طرق ووسائل للتوصل إلى اتفاقات تؤدي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة .

ومما يسعد وفد بلادى ، ونحن بصدد البدء في عملنا ، أن نلاحظ أن الصين قررت المشاركة في عمل هذه اللجنة . اننا نرحب بهذا التطور ، ونتطلع إلى مساهمتها البناءة . ان اشتراك كافة الأعضاء الدائمين في مجلس الامن في لجنة نزع السلاح هو شرط لا بد منه اذا ما كنا نبغي التوصل إلى نتائج ذات معنى ، خاصة في الحقل النووي .

ويحق لنا أن نتوقع من هذه الدول ، بما لها من امتيازات بوصفها أعضاء دائمين في مجلس الامن ، أن تتحمل فرادى وجماعة عن طيب نفس مسؤولية أكثر من الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة في سعيها المشترك من أجل تدعيم السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما .

كان الأمل يحدو جميع أعضاء اللجنة ، عندما بدأت في مباشرة مهمتها في العام الماضي ، في أنه سيكون في الامكان التوصل إلى تحقيق اتفاقات بشأن بعض التدابير الملغوسة لنزع السلاح . وكان سبب ذلك هو شعورها بأن الموقف الدولي كان مواتيا لمثل هذه الجهود . إلا أن هذه التوقعات لم تتحقق .

ان التطورات الأخيرة في الموقف الدولي أصابت بالارتباك ، ان لم يكن بالأسى أذ هان كل منا ، نحن الذين كنا على استعداد لعقد أمل ولو ضئيل على الحفاظ على الانفراج مهما كان هشاً . وكانت ردود الفعل لما تمخضت عنه الاحداث صدمة عيفة واستنكارا وغضبا . ولذا لن يكون مستغربا من الناحية الانفعالية لو أسفر تحطيم الثقة وخيبة الأمل الكاملة عن دفعات غير ايجابية كالتخلي عن الجهود الحالية لوقف عملية تفسخ الأخلاق السياسية ، والنظر إلى السعي من أجل نزع السلاح كجهد لا طائل من ورائه على الاطلاق . غير أن الادراك بأن البدائل لمثل هذه الجهود الانسانية ، كنزع السلاح ، هي أكثر رعبا من أن يواجهها الجنس البشري ، أدى إلى الخروج بنتيجة مؤداها أنه ما من خيار آخر سوى مواصلة المهمة الموكلة إلى هذه اللجنة ، أيا كانت الانتكاسات والاحباطات . بل انه يقع على هذه اللجنة التزام أكبر بأن تجاهد على نحو أكثر قوة من أجل أن ترقى إلى مستوى المسؤوليات الواقعة على عاتقها ، وذلك نظرا لتقلبات المسلك السياسي للدول التي تعيش في ظل ظروف من انعدام الثقة المتبادل ، وفي جو مشحون بمخاطر النشوب المفاجئ لأعمال العنف المسلحة .

ولهذا السبب ، يدعو وفد بلادى على نحو عاجل ، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين بهذ اللجنة وبخاصة مجموعة الـ ٢١ ، جميع الدول الهامة من الناحية العسكرية إلى أن تبذل جهودا خاصة بغية انقاذ الموقف الدولي الراهن من التردى أكثر مما هو عليه . فهناك حاجة عاجلة إلى ارادة



سياسية حقيقية في هذه اللحظة الزمنية الحرجة ، ويمكن أن تبد وتلك الارادة في كافة المحافل الدولية الثنائية ، والثلاثية ، والمتعددة الاطراف . وفي لجنة نزع السلاح يمكن ابدؤها عن طريق الرغبة المخلصة في الدخول في مفاوضات حول العناصر الموضوعية في تدابير نزع السلاح التي ظلت موضع مناقشة منذ سنوات عديدة .

ان وفد بلادي يؤيد ، في هذا البيان الأولي خلال الدورة الحالية ، أن يحصر نفسه في حدود بعض التعليقات القصيرة على نحو عام . ان وفد بلادي يشعر أن المفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب يجب أن تستمر في اطار لجنتنا بوصفها موضوعا عاجلا . فاحراز التقدم بشأن هذا الموضوع هو عنصر حيوي لانجاح الجهود الرامية الى منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، وسوف يسهم ذلك في وضع نهاية لسباق التسلح . ونحن ننظر بقلق الى التأخير في مواجهة هذه المسألة . ان الحظر الشامل للتجارب يجب أن يكون ذا أجل غير محدود ، وأن يكون شاملا حقا وبغير أي ثغرات ، وأن يتضمن تدابير كافية تضمن امكانية مساهمة جميع الاطراف في عملية التثبيت على نحو معقول . ونرى من الضروري تكرار القول ان على اللجنة أن تلعب دورا هاما في التوصل الى اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . فتحريم هذه الاسلحة سيكون من أهم انجازات هذه اللجنة . ولذا نأمل في استمرار المناقشات ، لا على أساس التقرير المشترك المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فحسب ، وانما أيضا على أساس المقترحات الأخرى والمقدمة أو التي قد تنبثق أثناء المفاوضات اللاحقة في هذه اللجنة . ومن رأينا أنه يستحسن انشاء فريق عامل يبحث فيما تنطوى عليه هذه المشكلة ، وبذا يسهل التوصل الى حل لها .

لقد ظهرت الحاجة منذ وقت طويل الى اتفاقية دولية لتأمين الدول غير الحائزة على أسلحة نووية ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ، وذلك تهديدا للقلق المشروع الذي تشعر به كافة الدول بشأن ضمان أمنها . بل وقد تزايد هذا القلق كنتيجة لاستمرار سباق التسلح النووي وللتهديد الموجه للبشرية بسبب امكانية استخدام هذه الأسلحة . ولا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية ضمان سيادة البلدان غير الحائزة على أسلحة نووية وسلامتها الاقليمية . ان ابرام اتفاقية دولية في هذا الصدد سيشكل كذلك اسهاما له أهميته في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية . ومن المأمول أن يتيح انشاء فريق عامل لهذا الغرض فرصة أمام اللجنة للوصول الى حل متفق عليه .

انه لعماء يسرنا أن نلاحظ تحقيق تقدم هام في مجال فئة أخرى من الأسلحة هي الأسلحة الاشعاعية . ويسعد وفد بلادي أن يحلظ وجود عناصر لمشروع معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية . فالآثار المدمرة لهذه الأسلحة والأخطار الكامنة في استخدام المواد المشعة معترف بها منذ وقت طويل .

ومن بين المسائل ذات الأولوية ، التي تستدعي اهتمامنا في مرحلة مناسبة ، تلك المسائل المتصلة بعدم استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية ، ومسألة وقف وتحريم انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة ، وبرنامج شامل لنزع السلاح .

تحدث عدد من الوفود عن نزع السلاح الحام والكامل من حيث صلته بمناطقهم . ولعلني ، سعيا لاكتمال ذلك ، أكرس بضعة سطور قليلة للموقف في جنوبي شرقي آسيا حيث أن الحاجة ماسة أيضا للتخلص من تهديدات حرب متصاعدة هناك ، نظراً لأنه لم يتم بعد التوصل الى حل للتخفيف من حدة المواجهة السياسية والعسكرية في الهند الصينية . وبغض النظر عن اللون العسكـري

للصراعات السائدة في المنطقة ، لازالت الجهود مستمرة من أجل ايجاد حلول سلمية عن طريق الاتصالات والحوار بين الأطراف المعنية . وهنا ، ساهمت رابطة دول جنوبي شرقي آسيا المكونة من اندونيسيا ، وتايلاند ، وسنغافورة ، والفلبين ، وماليزيا ، مساهمة ايجابية في السعي من أجل مخرج غير عسكري من التوتر القائم . ومن بين أهداف الرابطة أن تعمل على نسق أنشطة نزع السلاح في أماكن أخرى ، على جعل منطقتها منطقة للسلم والحرية والحياد . وقد أحاطت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، المكرسة لنزع السلاح علما بهذا المشروع وتضمنته الوثيقة الختامية لتلك الدورة .

اننا نأمل أن يكون اجراء المفاوضات بشأن المسائل المثارة فيما تقدم على أساس من المساواة وأن تتجه هذه المفاوضات الى مسائل محددة ذات أهمية خاصة . اننا عاقدون العزم على مواصلة البحث عن وسائل فعالة لوقف سباق التسلح ، والاسراع بخطى المفاوضات ، والسعي من أجل تدابير جديدة وعملية لنزع السلاح . وبذا يكون في امكان هذه اللجنة احاطة الدورة المقبلة للجمعية العامة بأن ثمة نتائج ملموسة قد تحققت ، مما يعد دليلا على وجود الارادة السياسية وروح التعاون فيما بيننا .

وشكرا يا سيادة الرئيس .

السيد بليمسون ( استراليا ) : لقد قمت بتعميم وثيقة عن الأسلحة الكيماوية أعطتها الأمانة رقم CD/59 . وكان الوفد الاسترالي قد اقترح في العام الماضي عقد اجتماع ما يجمع بين أعضاء هذه اللجنة وخبراء في الأسلحة التقنية من الوفود فرادى . وقد أشرت الى ذلك من جديد في كلمتي عند افتتاح هذه المناقشة العامة . وقد أجرينا مشاورات حول هذا الموضوع في العام الماضي وخلال الدورة الحالية مع بعض الوفود الحاضرة هنا واكتشفنا أن الاقتراح يلقي تأييدا واسعا . الا أن بعض الوفود طلبت تعميم ورقة عقب هذه الاجتماعات لكي تتعرف بصورة أدق على آرائنا على ضوء وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود الأخرى . وذلك وأرد في الوثيقة CD/59 .

والهدف من اقتراحنا هو أن يتاح للوفود الحاضرة هنا - أي العند وبين ومساعد يههم - قدر أكبر من المعرفة التقنية ببعض المشاكل التي تتعلق بالأسلحة الكيماوية . فقد يكون مع بعض الوفود الحاضرة هنا خبراءها ، ولكن قد لا يكون مع البعض الآخر خبراء . كما يمكن أن يكون مع بعضها خبراء في جوانب معينة من الاسلحة الكيماوية وليس في الجوانب الأخرى . ومهما يكن من أمر فاني أعتقد أنه من المفيد أن يجري الخبراء حوارا أمام اللجنة تصحبه في بعض الاحيان أسئلة ومناقشات من جانب أعضائها حتى يمكن فتح الابواب أمام نقاش أوسع يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر الى مفاوضات حول النطاق الكامل لمختلف جوانب عملنا فيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية وتشعبها وأثارها . هذا هو مضمون اقتراحنا . وأود الآن أن أقول ، وأرغب في أن يكون الأمر واضحا تماما ، ان هذا ليس فريقا عاملا ولا هو بديل عن فريق عامل . بل هو أمر من شأنه مساعدة أعضاء اللجنة في مناقشتهم في الجلسات العامة الرسمية أو في الاجتماعات غير الرسمية أو في أفرقة العمل ، ويستهدف مساعدة كل واحد منا على الاستفادة بصورة كاملة من تواجد خبراء تابعين لعدد من الوفود من سائر المجموعات السياسية والجغرافية الممثلة في هذه اللجنة ، في وقت ما هنا في جنيف .

وكما ذكرت آنفا ، فقد أجرى الوفد الاسترالي مشاورات مع عدد من الوفود . وقد تم الاعراب لنا عن وجهات نظر حاولنا أن نأخذها في الحسبان في هذه الورقة . وأعتقد أننا وصلنا الى المرحلة التي يتعين فيها على رئيس اللجنة وأمينها أن يتوليا المسألة . فالأمر متروك لهما على ما أعتقد ، وعليهما التحرك من هذه النقطة ، وعليهما أيضا وبشرط عدم اعتراض اللجنة ، تجميع عناصر الموضوع ووضع الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات غير رسمية من النوع الذي نقترحه . والأمر الذي

يتعين البت فيه — وهو أمر أعتقد أنه ينبغي على الرئيس والأمين أن يحدداه بالتشاور مع أعضاء اللجنة — هو تاريخ الاجتماع والموضوعات التي ستبحث أثناء الاجتماعات ومن هم الخبراء الذين ستوفرهم مختلف البلدان الأعضاء في هذه اللجنة • وقد اقترحنا في الوثيقة CD/59 ستة موضوعات ، وقد تكون هناك موضوعات أخرى • وفي رأينا أن هذه ليست سوى قائمة توضيحية • فقد تكون هناك موضوعات أخرى للمناقشة • وقد تكون هناك موضوعات مختلفة للمناقشة • وقد يتوفر عدة خبراء من عدة بلدان لبعض الموضوعات • وأقترح أن يفوض الأمر الآن للرئيس والأمين • ولهذا نعم هذه الورقة CD/59 لكي نوضح للجنة ككل ، وعلى صورة أدق ، ما يدور في أذهاننا نتيجة للمشاورات التي سبق وأجريناها •

الرئيس : أشكر ممثل استراليا ، وانني متأكد من أن أعضاء اللجنة سيجدون الوثيقة التي عممت برقم CD/59 مفيدة للغاية ، وأعتقد أن أعضاء اللجنة قد يرغبون في إتاحة الفرصة لهم لدراسة المقترحات الواردة بها ، وقد يرغبون أيضا في طلب توجيهات من حكوماتهم • إلا أنه يبدو لي ، فيما يتعلق بالنواحي الاجرائية ، أنه من الأفضل — اذا وافقت اللجنة — أن نركز على اقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل • وعقب ذلك مباشرة ، وخلال اجتماع غير رسمي لمناقشة برنامج عملنا ، يمكن أن تقر اللجنة ما الذي يجب عمله لمتابعة هذا الاقتراح على افتراض أن اللجنة ترغب في متابعته • وفي الوقت ذاته ، ووفقا لما اقترحه ممثل استراليا ، يمكن لأعضاء اللجنة أن يفكروا من الآن في المواعيد والموضوعات الممكنة وكذلك في نوعية الخبراء المطلوبين أو المرغوب فيهم • والرئيس على استعداد أيضا للتشاور مع الوفود للتعرف على وجهة نظرهم كي يتمكن من التعبير عما قد يستجد من آراء عند مناقشة الموضوع • وهذه على الأرجح أفضل وسيلة يمكن للرئيس من خلالها الاستجابة الى طلب وفد استراليا لانني أعتقد أن اللجنة ذاتها غير مستعدة بعد لاتخاذ قرار • وبدلا من ذلك يمكننا جميعا الحصول على ما نحتاجه من مشورة والنظر في احتمالات عقد اجتماع غير رسمي حول هذا الموضوع في الاسبوع القادم اذا ما تحققت آمالنا في اقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل ، ويمكننا عندئذ اتخاذ قرار • ولعل هذا الاقتراح يروق لوفد استراليا ولاعضاء اللجنة الآخرين •

السيد بليمسول ( استراليا ) : انني متفق مع ما ذكرتموه ، بصورة عامة ، إلا أنني أعتقد أنه قبل أن تتخذ اللجنة القرار الذي اقترحتموه ، ربما ترغبون في مناقشة التفاصيل التي ذكرتها مع بعض الوفود ، مثل الموعد ورؤوس الموضوعات ومن الذي سيتواجد • وفيما يتعلق بصفة خاصة بالنقطة الاخيرة أعتقد أن عددا من البلدان الممثلة في هذه اللجنة قد ترغب في توفير خبراء • ومن ثم قد يكون من المفيد أن تقوموا أنتم وأمين اللجنة ببعض الاعمال الاستطلاعية قبل أن تتخذ اللجنة قرارا نهائيا •

الرئيس : سيسعدني بالتأكيد ، اذا لم يكن هناك أي اعتراض ، أنا والسفير جايبال ، أن نأخذ على عاتقنا تلبية طلبكم بأن نستعد عن طريق المشاورات حتى نتمكن من عرض مجموعة من الآراء عند ما يبدأ الاجتماع غير الرسمي النظري هذا الموضوع • إلا أنه ينبغي القول أنه في الوقت الذي سنبدل فيه وسعنا للبدء في هذه المشاورات مع الوفود المعنية ، يتعين علينا ، بصفتنا أعضاء في لجنة تضم ٤٠ عضوا ، أن نعتمد على الأعضاء أنفسهم للتأكد من وجود وجهات نظر لديهم يرغبون في عرضها علينا • وأعتقد أن هذه عملية ذات اتجاهين • ومن ثم سوف نبذل قصارى جهدنا للبدء في المشاورات ، إلا أننا نودع الوفود الى التأكد من أنها سوف توضح لنا وجهات نظرها خلال أيام العمل الخمسة القادمة • وأعتقد أن هذا يجب أن يكون هدفاً الأول • وسيتوجب علينا أن نقرر على وجه التحديد فيما بعد متى سنبحث هذه المسألة في اجتماع غير رسمي •

هل هناك ملاحظات أخرى حول هذا الاقتراح ؟

السيد أدينيبي (نيجيريا) : حيث أنكم ذكرت أن هذا الموضوع سوف يناقش في وقت لاحق فان وفد سيحتفظ بطبيعة الحال بأية ملاحظات جوهرية قد تعين له حول هذا الموضوع • بيد أنه خطرت لي تواتر أنه قد أشير في الوثيقة الي أن أحد الوفود ذكر بأنه سيتفضل بعرض معدّات للوقاية من الأسلحة الكيماوية خلال الندوة • وأعتقد أنه ربما يود وفد آخر ، من خلال مشاوراتكم، استكمال ذلك بأن يعدّ أيضا عرضا للأسلحة الكيماوية ذاتها •

الرئيس : انني متأكد من أن اللجنة على استعداد للاستماع الى جميع المقترحات •

فهل يمكننا اذن أن نترك الاقتراح الاسترالي عند هذا الحد ؟ ان الرئيس سيجري مشاورات ويتوقع من الاعضاء الاتصال به حتى نتمكن من النظر في أفضل السبل لمتابعة هذا الاقتراح فسي اجتماع غير رسمي فور الانتهاء من اقرار جدول الاعمال وبرنامج العمل ، على افتراض أن ذلك سيتم خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا •

هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ اسمحوا لي قبل أن نؤجل هذه الجلسة العامة أن أذكر بأن اللجنة سوف تعقد اجتماعا غير رسمي لمواصلة النظر في جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل • ونظرا لطول قائمة متحدثينا ، فاني اقترح أن نعقد جلستنا العامة التالية يوم الخميس ١٤ شباط/فبراير الساعة العاشرة صباحا وأن تبدأ الجلسة العامة التي تليها في الساعة الثالثة بعد الظهر •

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥